الفصل الثلاثون

أحدث النماذج

طرحت صفحة الفكر الدينى بجريدة الأهرام فى أواخر فبراير وأوائل مارس من هذا العام (١٩٩٠) فكرة « تنقية التراث » للمناقشة واستطلاع الرأى . وقد أتيح لى متابعة أربع حلقات منها ، ومن خلال المتابعة لما قيل فى الحلقات - ما عدا الأخيرة فلها وقفة خاصة - رأيت الأساتذة والسادة الذين استطلعت الصفحة آراءهم فى الفكرة ، رأيتهم مجمعين على أمرين مع التفاوت فى درجة ذلك الإجماع ، والأمران اللذان أجمعوا عليهما هما :

الأول : أن القرآن الكريم ، والسُنَّة الشريفة ليسا من التراث الذى يجب تنقيته .

والآخر : أن كل ما عدا القرآن والسُنَّة فهو تراث يجب أن يخضع لعملية الغربلة والتنقية ، وجاءت هذه التفرقة فى إطار التمييز بين ما هو دين ، وما هو تراث .

هذا التحديد يقف بك على حقيقة مهمة أبعد من تنقية التراث فى الواقع . هى عملية تطوير الإسلام وإعادة تفسيره ؛ لأننا إذا دققنا النظر فى الإطار الذى رسمته الحلقات - ما عدا الأخيرة - نجد أن ما لا يجوز المساس به هو النصوص القرآنية والنبوية فحسب ، أو بعبارة أخرى أدق هو « المتون » ، وهذا التحديد يحصر الدين فى نطاق ضيق : « متون القرآن » و « متون الحديث » ويوسع من دائرة التراث بحيث يشمل :

١ - تفاسير القرآن الكريم .

٢ - شروح الحديث النبوى .

٣ - شروح آيات الأحكام وشروح أحاديث الهداية .

٤ - المذاهب الفقهية الأربعة أو الثمانية .

٥ - الأحكام الفقهية التى أدلتها قطعية الثبوت والدلالة من القرآن والسُنَّة .

٦ - المصنفات فى أصول الفقه .

هذا بالإضافة إلى ما قام عليه إجماع الأمة من أحكام ، وكذلك الأحكام الاجتهادية سواء أكان مصدرها قياساً أو أدلة غير قطعية الدلالة ، ثم آراء الأئمة فى العقائد ومسائل علم الكلام من الأصول والفروع .

والنظر فى هذه المسألة - تنقية التراث - على هذا الأساس من الاتساع فيه خطورة بالغة ، تقترب بنا من الفكرة التى أشرنا إليها وهى : إعادة تطوير الإسلام وإعادة تفسيره . وهذه الفكرة نشأت كما عرفنا قبلاً فى أوكار الاستعمار . ونحن لا نتهم الأساتذة الذين أسهموا فى مناقشة صفحة الفكر الدينى ... وإنما الذى نقوله : إن فى هذه الدعوة مزالق خطرة يجب التنبه لها . ولو أن الدعوة اقتصرت على تنقية التفاسير من الإسرائيليات ، وكتب الحديث من الموضوعات ، والتاريخ والسيرة من الأخبار والوقائع المدسوسة : لكان ذلك اتجاهاً محموداً ، ودعوة صحيحة إذا تناولناها بحرص ووعى . أما توسيع الدائرة بحيث يشمل التفاسير الصحيحة ، وشروح الحديث المعتمدة ، ومذاهب الفقهاء الأعلام التى تلقتها الأمة بالرضا والقبول . فهذا هو مكمن الخطورة . وفتح باب من الفوضى لا يعلم خطره إلا علاَّم الغيوب .

على أن بعض الحلقات (الأولى) علَّقت على كل مذهب فقهى بما يزعزع الثقة فيه ، وهذا لا ينبغى . ثم علَّقت على المذاهب الفقهية كلها بأنها مذاهب خدمت عصرها ؟! ومعنى هذا أنها غير صالحة لتخدم عصرنا .. وهذا إسراف

كان حرياً أن لا يُقال . على أن عبارة أخرى وردت فى نهاية إحدى الحلقات تذهب إلى : « صياغة الإسلام أو التراث صياغة تناسب العصر الذى نعيش فيه (؟!) وهذا - بدوره - هو الدعوة إلى تطوير الإسلام وإعادة تفسيره من جديد » ؟!

وفى موقفنا من الحلقات ما قبل الأخيرة ، نضع أمام القارىء هذه الفكرة مع التمثيل لها إخلاصاً فى النصح ، وإسهاماً فى توضيح الحقائق حتى نكون على بيِّنة مما يقال - فى الداخل - عن الإسلام .

* *

● الفكرة :

كثر الحديث فى السنين الأخيرة عن إعادة النظر فى أحكام الشريعة لتساير الظروف الطارئة . والذى يجب التنبه له أن نوعاً واحداً من الأحكام يجوز إعادة النظر فيه . وهو الأحكام الاجتهادية التى ليس فيها نص قاطع ولا إجماع متبع ، أما ما عدا هذا النوع مما كان دليله نصاً قطعى الدلالة والثبوت ، فلا يجوز بحال إعادة النظر فيه .

أما الأحكام الاجتهادية ، فعلى جواز بحثها من جديد - نظرياً - فإن البحث فيها عديم الجدوى عملياً ؛ لأن الفقهاء استوعبوا القول فيها من كل جهة ، ولم يتركوا لنا جديداً نقوله فيها ، فنحن إذا بحثناها من جديد فلن نخرج عما قالوه . هذه حقيقة يدركها مَن يطيل النظر فى المصادر الفقهية المختلفة ، وبخاصة تلك التى اتخذت المقارنة بين المذاهب منهجاً لها ، كبداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد . ولنضرب مثلاً يتضح به المقال :

● الإكراه على القتل :

إذا أكره رجلٌ رجلاً آخر على قتل نفس حرَّم اللّه قتلها فعلى مَن يقع القِصاص يا ترى ؟ أيقع على مَنْ أمر بالقتل أم على الذى باشر القتل ؟!

هذه المسألة لم يرد فيها نص من الشرع ، لذلك اختلف الأئمة الأعلام حول تحديد الحكم فيها .

فذهب الإمامان مالك وأحمد إلى أن القِصاص يقع عليهما معاً : الآمر بالقتل ، والمباشر للقتل . وهذا أحوط لصون الدماء ومنع العبث بالأرواح .

وعند الحنفية ثلاثة آراء هى : لا يقع القصاص على أى واحد منهما ؛ أما الآمر بالقتل فإنه لم يباشر القتل فعلاً ، وأما الذى باشر القتل فإنه مُكْرَه ولا إرادة له .

والرأى الثانى عند الحنفية : أن القِصاص يجب على مَنْ باشر القتل ، أما الرأى الثالث وهو لإمام المذهب أبى حنيفة فإن القِصاص يقع على الآمر بالقتل .

وعند الشافعية رأيان : أحدهما يوافقون فيه الإمامين مالكاً وأحمد - وقوع القِصاص على الاثنين - والآخر يوافقون فيه مذهب الإمام أبى حنيفة - وقوع القِصاص على الآمر بالقتل وحده - هذا الخلاف فى تحديد المسئولية الجنائية ، دون العقوبة التعزيرية فلن نتعرض لها هنا

فإذا أعدنا النظر فى هذه المسألة فما هو الجديد الذى بقى لنا نقوله فيها يا تُرى ؟ لقد استوعب الأئمة القول فيها كما ترى . وهكذا الأحكام الاجتهادية الأخرى .

إذاً لم يبق أمامنا إلا ترجيح رأى على آخر ، وهذا جائز ، ولكن بشرط ألا نتبع الرُخَص فنذهب بحكمة التشريع وتُهلكنا الأهواء والنزعات .

* *

● الحلقة الأخيرة :

نريد أن نُفرد الحلقة الأخيرة من حلقات الفكر الدينى المشار إليها بوقفة خاصة ؛ لما فيها من تمرد ومغالاة وشطط ؟!

نُشِرت هذه الحلقة بجريدة الأهرام بتاريخ ٣/٩/ ١٩٩٠ وكان ضيفها الأستاذ الدكتور حسن حنفى رئيس قسم الفلسفة بجامعة القاهرة ، وقد أثار الدكتور

حسن مسائل على درجة من الخطورة مما يُعتبر - بحق - امتداداً للدعوة المكشوفة لتطوير الإسلام وإعادة تفسيره ، التى طالما قد عرضنا فى غضون هذه الدراسة ورصدنا خطواتها ولم يكن يدور فى خلدنا أن صفحة الفكر الدينى ستنشر ما نشرت حول تنقية التراث ، ولا أنها ستستطلع رأى الدكتور حنفى ، وأن الدكتور حنفى سيقول ما قال (؟!) والمسائل التى وردت فى آرائه ليس من اليسير مناقشتها - هنا - مناقشة كافية ، فهى تحتاج إلى إفراد بحث خاص ، لذلك فإننا نلمسها لمساً خفيفاً باعتبارها امتداداً للظواهر التى سجلناها من قبل فى هذه الدراسة .

*

● إحلال العقل محل الوحى :

هذا هو محور الآراء التى أبداها الدكتور حسن حنفى على صفحة الفكر الدينى . وهى ترديد لما شاع من قبل على كثير من الأفواه والأقلام . ولكن الدكتور حنفى غاضب الآن على المسلمين الذين يُحَكِّمون النص (الوحى) دون العقل .

ويلتمس للأقدمين العذر فى تقديم الوحى على العقل . فيقول بالحرف الواحد - حسب ما نشرته الأهرام منسوباً إليه :

« قديماً كان الوحى ما زال جديداً ، لذلك أعطوا الأولوية للنص (الوحى) على العقل .. الآن كلنا يؤمن بالوحى . فلماذا لا أُحَكِّم العقل » ؟!

وهذا - كما ترى - كلام فيه مغالطة فاضحة ، ولا ينسجم بعضه مع بعض ؟!

أما المغالطة الفاضحة . فلأن الذين أعطوا الأولوية للوحى على العقل لم يعطوها إياه لأنه كان جديداً . بل لأنه حق منزّل من عند الله . والعمل به ركن

ركين من أركان الإيمان : ﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْراً أَن يَكُونَ لَهُمُ الخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ، وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالاً مُّبِيناً ﴾ (١) .

ثم إن صدور هذا الكلام من رجل دارس للفلسفة معناه وصف كلام الله بأنه يَخْلُق ويرث ويُطَّرحْ ؟! وهذا ما لا يقبله مسلم مهما كان حظه من المعرفة ، ثم ما معنى : « الآن كلنا نؤمن بالوحى ، فلماذا لا أُحَكِّم العقل » ؟! فهل كان الأقدمون غير مؤمنين بالوحى فلذلك لم يُحَكِّموا العقل ؟ وإيماننا نحن بالوحى يدعونا الآن أن نُحَكِّم العقل ؟!

أنت قلت : إن سبب تحكيم النص قديماً كان جدة الوحى .. والذى يقابل هذا الآن هو « قِدَم الوحى » فلِمَ عدلت عن هذا إلى عبارة لا تنسجم مع منهجك فى الاستدلال ؟! إن الإيمان بالوحى يقتضى إعطاءه تلك الأولوية ولا يقتضى إهماله وإحلال العقل محله يا سيادة الدكتور ؟!

ومكمن الخطر عند الدكتور حنفى ليس فى الإسرائيليات والخرافات التى لحقت بالتراث ، وإنما الخطر كل الخطر فى العقائد والتشريعات ، لذلك فإنه يدعو إلى إعادة بناء علم العقائد فيقول :

« ينبغى أن نعيد بناء العقائد كله (هكذا) بحيث نُظهر ونُبرز قضية الأرض حتى نساعد على تحرير الناس » ؟!

ونسأل الدكتور حنفى : ما هى قضية الأرض التى تتنافر مع قضية السماء ؟ وهل تمنع العقائد السماوية من النشاط على الأرض فى كل مكان . إننا لا نعرف ديناً حثَّ الناس على الضرب فى الأرض وبذل أقصى جهد فيها ، واستثمار كل الطاقات مثل الإسلام ؟! وهل العقائد الإسلامية هى التى كبَّلت الإنسان ولن يفكه من قيودها غير قضية الأرض المجهولة هذه التى أشرتَ إليها ؟!

---

(١) الأحزاب : ٣٦

إن المصائب والكوارث التى يرزح تحتها العالَم الإسلامى الآن ليس سببها العقائد والتشريعات الإسلامية ، وإنما سببها إعراض المسلمين عن الإسلام وسيرهم وراء كل ناعق .

ويقول الدكتور حنفى : إن الفقه الإسلامى القديم كان وليد عصور الانتصار ، وقد ولّت تلك العصور ، وأن المسلمين الآن يعيشون فى ظل عصور الهزيمة والانكسار ، فكيف يصلح فقه عصور الانتصار لعصور الهزيمة والانكسار ، لذلك فهو يدعو إلى وضع فقه جديد يسمى فقه عصور الهزيمة والانكسار ؟! وكنا نود من الأستاذين محررى الأهرام اللذين أجريا الحديث مع الدكتور حنفى أن يضرب ولو مثلاً واحداً من فقه عصور الانتصار ، ثم يبيِّن ضرره الناجم عنه الآن فى عصور الانكسار ، ثم يقترح مثلاً مما أسماه فقه الهزيمة ويحله محل المثال الأول . ثم يشرح للمسلمين منافع هذا المثال عسى أن يكون فى ذلك حافز لغيره فيملأوا الأرض طولاً وعرضاً بالفقه الجديد المطلوب وضعه (؟) فقه الهزيمة والانكسار ؟!

إن الهدم يسير ، والنقد مطواع لمن أراده .. ولكن البناء صعب كثير المضايق . وجميع الذين أباحوا لأنفسهم اقتحام أسوار الإسلام فى كل عصر ومصر لم يفعلوا شيئاً إيجابياً قَط ، ولن يفعلوا .. ومَنْ حاول منهم جاء بكل مضحك ومبكٍ . وهم معزورون لأنهم يواجهون حقاً وصواباً . وليس للحق بديل سوى الباطل ، وليس للصواب بديل سوى الخطأ . وهذه هى السمة لكل محاولى التطوير والتجديد فى الإسلام ، منذ وُجِدوا ، وإلى الآن . وهذا من جملة النقص عند البَشر ، لأنهم لا يعلمون إلا ظاهراً من الحياة الدنيا ، والعقل غير المعصوم بالوحى مطية جموح لا تلقى براكبها إلا فى مهاوى الهلاك .

هذا هو المآل الذى آل إليه الفكر الحديث فى مصر وفى غير مصر من البلاد الإسلامية ، نتيجة للجهد الطويل الذى بذلته أوروبا فى مواجهة الإسلام خلال مائتين سنة مضت ، بُغية تحديث الإسلام وتطويره وإعادة تفسيره بما يناسب مصالحها ومطامعها فى العالَم الإسلامى ، فقد باشرت هى العمل بنفسها بتجنيد

مبشّريها ومستشرقيها وممثليها . ثم عملت جاهدة على تنشئة فريق من أبناء المسلمين لخدمة أهدافها ، وظلت تدربهم حتى أتقنوا أصول اللعبة . ونجحت أوروبا فى قذف « الكرة » إلى داخل بلاد المسلمين ، وهبَّ الفريق الذى دربَّته على ممارسة اللعبة يؤديها كما تلقاها . وتحت عوامل كثيرة ، وظروف متعددة ، ومؤثرات ضاغطة ، صارت اللعبة نشاطاً داخلياً أصيلاً ، كل أطرافها مسلمون مسلمون ، أو عرب غير مسلمين . والجديد الذى حدث أن أضيفت على اللعبة بأشكالها المختلفة أسماء جديدة ساحرة مثل : فتح باباً لاجتهاد ، تقنين الشريعة - تنقية التراث - إعادة كتابة التاريخ وتطوير التعليم - تحرير المرأة - إصلاح اللغة - الأدب الشعبى - الترفيه على الجماهير - التربية الفنية - بعث الحضارات القديمة - تطوير الأزهر - ديمقراطية الحكم - المعاصرة - التقدمية - إصلاح القضاء - القوميات - الوطنيات ؟! وصار الذين يؤدون هذه الأدوار ، أو يفجِّرون هذه « العبوات الناسفه » يشعرون أنهم يخدمون - فعلاً - مصالح بلادهم لا أنهم يجندون أنفسهم لهدمها على النهج الذى وضعه خصوم الإسلام . وهذا هو مكمن الخطر ، والداء العضال . وليس معنى هذا أن دور العمالة المقصودة قد انتهى ، كلا بل ما تزال العمالة تنشب « أظافيرها » فى جسم الأمة ولكن تحت شعارات زائفة ، وأغطية مموهة .

إن الآثار التى تراكمت على الواقع الإسلامى بعد مائتين سنة من مواجهة أوروبا للإسلام فى العصر الحديث جد خطيرة ، وهى المسئولة عن تدهور أوضاع المسلمين فى كل مكان ، وعن وقوع نُظم الحكم فيها تحت وطأة التبعية الذليلة لمعسكرات الغرب والشرق ، وأوروبا نفسها هى التى أكرهت العالَم الإسلامى على الارتماء فى مهاوى تلك التبعية الذليلة . فهل لهذا الليل من مؤذِّن يبشر بإشراقة فجر جديد ؟

* * *